



إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: حرمان المختصين التربويين والاجتماعيين من وثائقهم الإدارية المنظمة لعملهم

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم،

توصلت بعدد من الشكايات من طرف المختصين التربويين والمختصين الاجتماعيين العاملين ببعض المديريات الإقليمية، تفيد بعدم توصلهم بورقتهم الشخصية التي تتضمن جدول حصصهم ومهامهم، والموقعة من طرف المدير الإقليمي، على غرار باقي الأطر التربوية والإدارية. وإن هذا الوضع يثير عدة إشكالات قانونية ومهنية، إذ يضع هذه الفئة في وضعية اشتغال غير مؤطرة بوثيقة إدارية رسمية، بما قد ينعكس سلباً على وضوح مهامهم ومسؤولياتهم، كما يُعد شكلاً من أشكال الإقصاء والتهميش، وي طرح تساؤلات حول مدى احترام مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين مختلف مكونات هيئة التربية والتكوين.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم عن:

- أسباب عدم تمكين المختصين التربويين، في عدد من المديريات الإقليمية، من أوراقهم الشخصية الموقعة التي تحدد جداول حصصهم ومهامهم؟
- الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لضمان تعميم هذه الوثيقة الإدارية على جميع المختصين التربويين، بما يضمن تأطير عملهم وفق المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل؟
- وكيف ستعملون على ضمان احترام مبدأ المساواة بين مختلف الأطر التربوية والإدارية، وإنصاف هذه الفئة بما يضمن القيام بأدوارها في ظروف مهنية سليمة؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد

